الاقتصاد

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

نشرة فصلية تصدرها جمعية الاقتصاد السعودية (ربيع أول 1445 هجري/ سبتمبر 2023م)

كلمة رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد

يصدر هذا العدد من نشرة "الاقتصاد" وذلك بعد شهر من الانتهاء من مرحلة تصويت الجمعية العمومية لجمعية الاقتصاد السعودية لانتخاب مجلس إدارة جديد للجمعية في دورتها الرابعة عشرة، والذي يضم أعضاء وعضوات مميزين في مجالاتهم الأكاديمية والعملية، والمدفوعين بحرصهم الكبير على خدمة الجمعية ووطننا الغالي.

ويتطلع مجلس الإدارة في هذه الدورة إلى تحقيق الاستمرارية والبناء على ما تم إنجازه في الدورات السابقة، والعمل على تأكيد الهوية العلمية والمهنية لجمعية الاقتصاد السعودية من خلال الندوات، والمؤتمرات، واللقاءات العلمية، وورش العمل، والدورات التدريبية المناسبة لسوق العمل لما فيه خير ونفع لأعضاء الجمعية من المتخصصين في الاقتصاد وغيره من التخصصات القريبة.

وتُعد جمعية الاقتصاد السعودية من الجمعيات العريقة في المملكة العربية السعودية، التي تخضع -مثل غيرها من الجمعيات العلمية في الجامعات السعودية- للائحة الموحدة المنظمة لعمل الجمعيات العلمية المتخصصة، بما من شأنه تحقيق أهدافها المرسومة، والتي تشمل -على سبيل المثال لا الحصر- النشر العلمي، وتقديم المشورة الاقتصادية للقطاع العام والخاص، ونشر الوعي الاقتصادي والمالي لدى مختلف فئات المجتمع.

ومن هذا المنطلق تصدر نشرة "الاقتصاد" لشهر سبتمبر متضمنة عددًا من المقالات الاقتصادية والمالية، مثل: علاقة أسواق المال بالاقتصاد، والاقتصاد الدائري للكربون، ونظرية أزمة العملة، والتحديات أمام الإعلام الاقتصادي. كما يغطي هذا العدد عرض ملخص لكتابين اقتصاديين قيمين، وكذلك استعراض عناوين لأوراق بحثية من بعض أقسام الاقتصاد في المملكة.

تشكيل مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية للدورة الرابعة عشر

أعلنت إدارة الجمعيات العلمية بجامعة الملك سعود المشرفة على انتخابات مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية في 21 أغسطس 2023م نتائج الانتخابات وتشكيل مجلس الادارة للدورة الرابعة عشرة. وتتقدم جمعية الاقتصاد السعودية بالشكر والتقدير لمجلس الإدارة (السابق) برئاسة سعادة أ.د. نورة بنت عبدالرحمن اليوسف على جهودهم وانجازاتهم المشهودة في سبيل تحقيق أهداف الجمعية. امنياتنا للجميع بالتوفيق والسداد.

أعضاء مجلس ادارة جمعية الاقتصاد السعودية للدورة الرابعة عشر (2023 - 2026)

أ.د. أحمد بن عبد الكريم المحيميد
(رئيس مجلس الإدارة)

د. أحمد بن ناصر الراجحي
(نائب رئيس مجلس الإدارة)

د. ريم بنت عبدالرحمن الشقري
(أمين المجلس)

د. طلال بن حمد السبهان
(أمين المال)

د. عبدالمحسن بن صالح آل الشيخ
(عضو)

د. عبدالله بن محمد المالكي
(عضو)

د. ممدوح بن عبدالعزيز آل فريان
(عضو)

أ. أشواق بنت ناصر الجهني
(عضو)

أ. سعد بن منيف آل ثقفان
(عضو)

المشرف العام
أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد
رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

مدير التحرير
د. أحمد بن ناصر الراجحي
نائب رئيس مجلس إدارة
جمعية الاقتصاد السعودية

سابك sabic
أرقام argaam

جمعية الاقتصـــاد السعـــودية تحتفل باليوم الوطني 93

بحضـور سـعادة عميـدة كليـة إدارة الاعـمال (بجامعة الملك سعود) د. ريما بنت حسن بن سعيد شاركت جمعية الاقتصاد السعودية في يوم الأثنين 25 سبتمبر 2023م بالحفل المقام في بهو الكلية بمناسبة اليوم الوطني 93 للمملكة العربية السعودية.

وقد حضر الاحتفال سعادة رئيس مجلس إدارة الجمعية أ.د. أحمد بن عبدالكريم المحيميد وسعادة د. أحمد بن ناصر الراجحي (نائب رئيس المجلس) وسعادة د. طلال بن حمد السبهان (عضو المجلس وأمين المال). وشارك في التنظيم أعضاء من اللجنة الشبابية والإعلامية بالجمعية، كما حضر الحفل أعضاء هيئة التدريس والطلاب والموظفين والأندية الطلابية في الكلية.

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

- **Neffati, M., Jbir, R., & Benzina, N.** (2023). Renewable and non-renewable energy consumption and total factor productivity growth: The case of G20 countries. *Energy Economics Letters, 10* (1), 78-89.
- **Refaie, M. K., & Ali, E. I.** (2023). A New Reciprocal System of Burr Type X Densities with Applications in Engineering, Reliability, Economy, and Medicine. *Pakistan Journal of Statistics and Operation Research*, 373-394.
- **Refaie, M. K., Butt, N. S., & Ali, E. I.** (2023). A new probability distribution: properties, copulas and applications in medicine and engineering. *Pakistan Journal of Statistics and Operation Research*, 257-278.
- **Refaie, M. K., Yaqoob, A. A., Selim, M. A., & Ali, E. I.** (2023). A Novel Version of the Exponentiated Weibull Distribution: Copulas, Mathematical Properties and Statistical Modeling. *Pakistan Journal of Statistics and Operation Research*, 491-519.
- **Saeed, A. M. M.** (2023). An Error Correction Model Analysis of the Determinants of Foreign Direct Investment: Evidence from SAUIDI ARABIA. *Open Journal of Business and Management, 11* (3), 1216-1226.
- **Sallam, M. A., & Neffati, M. R.** (2023). The Effects of Compound Macroeconomic Variables on Economic Growth, Evidence from North African Countries, using PARDL and the PVAR Approaches. *ELIT–Economic Laboratory for Transition Research, 19* (3), 161.
- **Younes, R.** (2022). Investigation on the credit risk transfer effects on the banking stability and performance. *Cogent Economics & Finance, 10* (1), 2085264.

الابحاث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد بجامعة الملك فيصل

- **Elamin, O.A.** (2023), "The causal effect of informal job search on wage and job satisfaction: evidence from Egypt and Jordan using random forest method", International Journal of Social Economics, Vol. 50 No. 4, pp. 522-536.
- **Ahmed Abou-Zaid, Mai Alghamdi, Sami Alabdulwahab and Shimaa Al Shahawy** (2023), "Does foreign aid promote growth? Evidence from Africa", African Journal of Economic and Sustainable Development, Vol. 9, No. 2, pp 116-137.
- **Adel Benhamed and Mohamed S. Gassouma** (2023), "Investigation and Modelling of Economic Systematic Risk and Capital Requirement: A Monte Carlo Simulation", Journal of Risk and Financial Management, Vol. 16, No. 4, pp 241-254.

الأبحاث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد بجامعة الامام محمد بن سعود

- **Al-Abdulrazag, B., & Foudeh, M.** (2022). Does inflation reduce remittance outflows in Saudi Arabia?. *Cogent Economics & Finance, 10* (1), 2141424.
- **Alkhayyat, S. L., Mohamed, H. S., Butt, N. S., Yousof, H. M., & Ali, E. I.** (2023). Modeling the Asymmetric Reinsurance Revenues Data using the Partially Autoregressive Time Series Model: Statistical Forecasting and Residuals Analysis. *Pakistan Journal of Statistics and Operation Research*, 425-446.
- **Amor, M. B.** (2023). Economic Growth and Unemployment Relationship in Tunisia: An Empirical Evidence from ARDL Bound Test Approach. *Montenegrin Journal of Economics, 19* (2), 73-84.
- **Foudeh, M., & Bashier, A. L.** (2023). Asymmetric Relationship between Inflation and Remittance Outflows in Saudi Arabia: A NARDL Approach. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business (JAFEB), 10* (1), 79-89.
- **Gouider, A.** (2022). Impact of Economic Freedom on Youth Unemployment in the Gulf Cooperation Council Countries. *Montenegrin Journal of Economics, 18* (3), 67-75.
- **Gouider, A.** (2022). The nexus between economic freedom and economic growth in Arab countries. *Montenegrin Journal of Economics, 18* (1), 117-125.
- **Gouider, A., Nouira, R., & Saafi, S.** (2022). Re-Exploring the Nexus Between Economic Freedom and Growth: Is There a Threshold Effect? *Journal of Economic Development, 47* (3).
- **Hamrouni, D.** (2022). International diffusion of knowledge labor productivity and catching up between North and South. *International Review of Economics & Finance, 77*, 170-178.
- **Hathroubi, S., & Aloui, C.** (2022). Oil price dynamics and fiscal policy cyclicality in Saudi Arabia: New evidence from partial and multiple wavelet coherences. *The Quarterly Review of Economics and Finance, 85*, 149-160.
- **Mansour, T. G., Esleem, S. A., Abd El-Ghani, S. S., & Eid, A. E.** (2022). Challenges facing fishermen in Bardawil lake, north Sinai, Egypt. *International Journal of Agricultural Extension, 10* (3), 399-414.

الأسواق المالية واجهة الاقتصاد

أ. بسام بن سليمان العبيد
عضو جمعية الاقتصاد السعودية

كثيراً ما يتكرر السؤال بين أوساط المتداولين وحتى المحللين الماليين والاقتصاديين هل الأسواق المالية تعكس الحالة الاقتصادية لبلد ما؟ حقيقة تُعد الأسواق المالية شديدة الحساسية للمؤثرات الاقتصادية ومؤشراً استباقياً للحالة المتوقعة للاقتصاد خلال فترة قادمة خصوصاً عندما تتصف هذه الأسواق بدرجة عالية من الكفاءة والعمق والشفافية.

وقد مرت الأسواق المالية العالمية بالكثير من الشواهد على ذلك، منها هبوط السوق الأمريكي مطلع العام الماضي 2022 عندما أشارت التوقعات الى احتمالية لجوء مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لرفع معدلات الفائدة من أجل مكافحة التضخم الذي وصل لأرقام قياسية وما يتبع ذلك من تأثير سلبي على أرباح الشركات وارتفاع الفائدة على قروضها وبالتالي استبقت الأسواق قرارات الفيدرالي وبدأت الشركات بموجة هابطة منذ شهر يناير 2023 قبل ان يصدر الفيدرالي أولى قراراته برفع الفائدة منتصف شهر مارس من العام نفسه. هذا يعني أن الأسواق كانت قد استبقت هذه الأخبار والقرارات وانعكاساتها الاقتصادية وبدأت بموجة هابطة قبلها بشهرين على الأقل.

ومثال أخر على استباق الأسواق للأحداث الاقتصادية وتبعاتها المستقبلية، ما حدث أثناء جائحة وباء كورونا (كوفيد19-) باعتبارها أزمة صحية تحولت لمالية فمع بداية انتشار الوباء بدأت الأسواق بالهبوط، قبل ان تفرض معظم الحكومات والبلدان حظر التجول وإغلاق كافة الانشطة الاقتصادية، لأن الأسواق ترجمت ما قد يحدث مستقبلا من تعطيل للأنشطة الاقتصادية واغلاق المصانع والشركات، حيث هبط مؤشر الداو جونز قرابة 38% في مطلع فبراير عام 2020 وتبعته بقية الأسواق الامريكية والعالمية أيضا.

ما سبق كان في توقع الأسواق المالية للمؤثرات السلبية، أما الأمثلة على توقعها للمؤثرات الإيجابية فمنها ما حدث للأسواق بعد وصولها لقيعان تاريخية منتصف شهر مارس 2020 الذي يسمى بقاع كورونا، فقد بدأت الأسواق بالصعود قبل إعلان انفراج الازمة وواصلت الاسواق صعودها حتى مطلع العام 2022,وكذلك ما حدث لسوق الأسهم السعودية عام 2013 عندما بدأت بشهر يناير من ذلك العام بموجة صاعدة ارتفعت خلالها أكثر من 30% قبل أن تعلن الشركات نهاية العام عن أعلى أرباح محققة في تاريخها في ذلك الحين.

لذلك تُعد الأسواق المالية في العموم مرآة للاقتصاد وتسبق في تحركاتها الاتجاه العام له مما يؤكد العلاقة الوثيقة والحساسة بين مؤشرات الأسواق وأداء الاقتصاد. ولذا نجد أن المحللين والمتعاملين في الأسواق المالية يعطون عادة أهمية للاتجاه الذي يسلكه مسار (ميل) منحنى العائد Yield Curve، كمؤشر استباقي من حيث تزايد احتمالية الدخول في الركود الاقتصادي أو عدمه في الفترة القادمة.

وبالرغم من العلاقة القوية التي تجمع أسواق المال بالاقتصاد إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن هبوط الأسواق في بلد ما لا يعني بالضرورة تراجع اقتصاده بل ربما تكون مجرد عمليات تصحيح مؤقتة للموجة الصاعدة جزئياً او كلياً. والمقصود بالتصحيح هنا لو ان سوقا ارتفع بمقدار ثلاثة آلاف نقطة فمن الطبيعي ان يفقد ما بين ثلث الى ثلثي المسافة التي حققها في الصعود وهو ما يسمى بالتصحيح. وهذا التراجع هو عمليات تراجع طبيعية، حيث ربما تنهي السوق موجتها الصاعدة ككل وتهبط لمستويات أقل من قاعها الذي بدأت منه الصعود إذا وجدت أسباباً منطقية لذلك، وهذا يعكس دورات اقتصادية تمر بها الأسواق.

كذلك ففي أثناء الأزمات المالية التي يمر بها العالم كل بضع سنوات كالأزمة العالمية التي عصفت بالعالم عام 2008 وكذلك أزمة عام 2014 وأزمة جائحة كورونا عام 2020، ففي هذه الفترات قد تصل أسعار بعض الشركات الى أقل من قيمتها العادلة. حيث نجد على سبيل المثال أن بعضها قد تتداول بأقل من قيمتها الدفترية او بمكرر أرباح دون العشرة بكثير والسبب في ذلك تخوف المستثمرين وزيادة حيازتهم من السيولة. هذه الحالات بالطبع تُعد نادرة وعابرة لا تلبث ان تمر مرور الكرام، كما يستغلها بعض المستثمرين إيماناً منهم بأن "الأزمات تصنع الثروات" لاصطياد تلك الأسهم التي سعّرها السوق بأقل من قيمتها التي يُفترض ألا تقل عنها

بسبب أزمة مؤقته، كما حدث خلال أزمة عام 2008 عندما هبط سهم سابك بعدها الى ما دون قيمته الدفترية حيث انخفض السهم الى 33 ريال بينما كانت قيمته الدفترية آنذاك أعلى من 35 ريال قبل أن يرتد متجاوزاً حاجز المائة ريالا حيث تضاعف مرتين على الأقل.

من جهة أخرى فالسوق السعودية التي يمر اقتصادها منذ العام الماضي 2020م بأفضل حالاته من حيث ارتفاع الناتج المحلي وتخطيه لحاجز التريليون دولار لأول مرة، وتراجع نسبة البطالة لمستويات تاريخية، وبين نمو مستمر وتضخم منخفض، وتدفقات أجنبية مستمرة، فلا ينبغي عند حدوث أزمة عالمية تعد تأثيراتها الاقتصادية ضعيفة بالنسبة لنا أن يشعر المستثمر بالهلع بل ينظر للحجم الكبير من التدفقات والاستثمارات التي تأتي تباعا لاقتصاد المملكة عند كل أزمة باعتباره ملاذاً مناسباً للاستثمار بسبب البيئة الجاذبة للمستثمرين بفضل التشريعات والقوانين المتطورة، خصوصاً وأن السوق السعودية أصبحت تضم ثلاثة مؤشرات عالمية، هي مؤشر "إم إس سي آي" و"فوتسي راسل" و"إس آند بي داو جونز".

ومما سبق، يمكن القول ان تراجع سوق الأسهم السعودية الذي يتزامن مع انخفاض الأسواق العالمية يُعد طبيعياً حيث تسير الأسواق المالية في الغالب ككتلة واحدة، وهذا لا يمثل بالضرورة مرآة لسلبية الاقتصاد السعودي حيث لا يوجد شركات تتداول بأقل من سعرها العادل، كما أن الأسواق عندما يكون الاقتصاد قوي وجاذب ومدفوعاً بتدفقات السيولة من الداخل والخارج تُسعّر الأسهم فيه بأكثر من قيمتها العادلة.

نظرية أزمات العملة: حالة الجنيه المصري

د. أيمن محمد هندي

أستاذ الاقتصاد المشارك بجامعة الملك سعود (سابقا)

لجمهورية مصر العربية تاريخ ممتد مع أزمات العملة لعل من أشهرها في الالفية الجديدة تدهور قيمة الجنيه في منتصف عام 2001م؛ التي فقد فيها حوالي 71% من قيمته في ذلك الحين. ثم جاءت أحداث عام 2011م لتضع مزيداً من الضغط على الجنيه ليفقد نحو 50% من قيمته، ومع برنامج الإصلاح الاقتصادي في 2016م خفضت الحكومة قيمة الجنيه بنحو 50% أخرى. وأخيراً تزايدت الضغوط على الجنيه المصري عقب الغزو الروسي لأوكرانيا ليفقد الجنيه مرة ثالثة نصف قيمته تقريباً بالسعر الرسمي، ولتعود السوق السوداء للعملة في الظهور وتصل بالتخفيض لنحو 60% من قيمته قبل فبراير 2022م.

تفوق النسب السابقة جميعها النسبة المقترحة لانخفاض قيمة العملة الذي يعد بمثابة أزمة سعر صرف، فقد اقترح "فرانكل" Frankel انخفاض العملة بنسبة تزيد عن 25% على مدار سنة كاملة كي يمكن القول أن هناك أزمة عملة. وتشير نظرية أزمات العملة Currency Crises Theory بمراحلها التاريخية الثلاث إلى أسباب عديدة يمكن الاعتماد عليها في تفسير أزمة الجنيه المصري الحالية. حيث تفسر نظريات الجيل الأول تدهور قيمة العملة في عدم توافق التوسع المالي وسياسة عجز الميزانية العامة للدولة مع نظام أسعار الصرف المرتبطة. وذلك بالنظر إلى أن سياسات التوسع المالي تؤدي إلي زيادة العجز الخارجي، ومع تطبيق نظام سعر الصرف المرتبط فإن تدهور الاحتياطيات الخارجية وحده كفيل بالتنبيه لقرب الأزمة، وهو ما يدفع إلي إشعال المضاربات علي قيمة العملة فتحدث الأزمة. أما نظريات الجيل الثاني التي ظهرت أوائل التسعينات فقد ركزت على أثر زيادة المعروض النقدي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي على تدهورقيمة العملة، فإذا تواكب هذا التوسع مع نظام ربط العملة فان الانهيار حتمي بمجرد فقدان الثقة في الاقتصاد، حيث تنشط المضاربات علي أسعار العملات الأجنبية لتؤدي إلي أزمة العملة. وتركز نظريات الجيل الثالث لأزمات العملة على عدم التوازن بين نمو الديون قصيرة الآجل؛ والمتمثلة في تدفقات المحافظ والأموال الساخنة من ناحية، وحجم الاحتياطيات من العملات الأجنبية من ناحية أخرى؛ كأساس لتفسير المضاربة على أسعار العملات التي غالبا ما تنتهي بأزمات العملة.

من الواضح من هذا العرض النظري السريع توفر جميع العوامل التي وردت في النظرية بأجيالها الثلاثة والمؤدية إلى أزمة الجنيه المصري. فقد اعتمدت الحكومة ولفترة طويلة على طبع النقود أو التمويل التضخمي وسياسة عجز الميزانية لزيادة معدلات النمو، ولعل هذا ما أدى لزيادة الاقتراض الخارجي (حيث أن كل زيادة في المعروض النقدي يترتب عليها زيادة في الطلب على الواردات والدولار الأمريكي). ويرى البعض ان زيادة المعروض النقدي هو أمر يبدو مبرراً تماماً، حيث نجح بالفعل في تخفيض معدلات البطالة لتصل قبل ازمة كوفيد19- لنحو 7.5%. كما نجح في رفع قيمة الصادرات السلعية من نحو22.5 مليار دولار في العام 2016م إلى نحو 51.6 مليار دولار في العام 2022م، ورغم زيادة الواردات خلال نفس الفترة؛ إلا أن فجوة الواردات قد انخفضت بنحو عشرة مليارات دولار.

لقد ارتفع عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) في مصر من نحو التريليوني جنيه مصري في 2016م إلى نحو الثمانية تريليونات جنيه في العام 2022م، أي بنحو أربعة اضعاف، بينما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنحو الضعف فقط. وكنتيجة مباشرة لزيادة عرض النقود؛ ارتفع الدين الخارجي من نحو 50 بليون دولار الى نحو 160 بليون دولار خلال نفس الفترة. كما ارتفعت معدلات التضخم محلياً لتفوق مثيلتها العالمية بنحو 10% في المتوسط سنوياً.

وهكذا فإن الزيادة في معدلات التضخم عن مثيلتها العالمية تؤشر لتخفيض مؤكد في قيمة العملة الوطنية (نظرية تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity) إلا أن السياسة النقدية واعتماداً على تدفقات الأموال الساخنة عمدت إلى رفع قيمة الجنية بدلاً من خفضه (فقد ارتفعت قيمة الجنيه من 20 جنيه للدولار عقب تخفيض 2016م لتصل لنحو 15.4 قبل فبراير م2022) وهو ما مثل تخفيضاً ودعماً ضمنياً لأسعار الواردات وزيادة تنافسيتها بالسوق المحلي، وعبء اضافي على الصادرات. وقد ترتب على ذلك زيادة ملحوظة في الواردات، وزيادة في الطلب على الصرف الاجنبي والذي تمت تغطيته من خلال تدفقات المحافظ والأموال الساخنة.

وعندما خرجت تلك التدفقات في فبراير 2022م انكشفت القيمة الحقيقية للجنيه، وحدث التصحيح المجمع لقيمته، فطبقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية؛ فإن التغير المتوقع في سعر الصرف يساوي فروق معدلات التضخم بين تلك المحلية والعالمية. فإذا كان فروق معدلات التضخم بين مصر والعالم الخارجي نحو 10% في المتوسط سنوياً ولمدة ست سنوات متتالية، فإن التخفيض المتوقع للجنيه يصل لنحو60% وهو ما تحقق بالفعل.

ولعل التساؤل المنطقي الأن بالنسبة لسياسة سعر الصرف في مصر: الم يكن من الأفضل لوكانت السياسة النقدية قد سمحت بتخفيض سنوي في الجنيه بنحو10%؟ الم تكن قوى السوق قد استوعبت أثار التخفيض بشكل أقل وطئة من الوضع الحالي؟ لعل هذا التحليل قد يصل بنا للتوصية بحتمية تطبيق مرونة في سعر الصرف، وادارته على أسس اقتصادية

لقوى العرض والطلب الحقيقية على العملة في مصر. ويرتبط بما سبق كذلك السياسات الحكومية الداعمة لارتفاعات الأسعارالمستمرة والمتتالية، وهي في نهاية الأمر تؤدي الى تحوط مستمر من قبل المنتجين والمستوردين بزيادة ورفع الأسعار وبمعدلات أكبر عن المعدلات السائدة للتضخم، وينعكس ذلك على إحباط الطلب وتراجع السوق. وكمثال على ذلك المبالغة في أسعار الأراضي بوجه عام، مثل ما حدث في مشروع العاصمة الإدارية، للحد الذي كانت أسعار الأراضي تتغير فيه بشكل شهري. وهو ما ادي لتدهور حاد في الطلب على العقارات بها، وتأخر افتتاحها عن الموعد المقرر. يجدر بنا عدم إغفال سياسة سعر الفائدة في مصر، حيث تعاني سياسة الفائدة ومنذ فترة طويلة من اعراض سياسات الكبح المالي Financial Repression رغم المظاهر العديدة للانفتاح المالي Financial Openness في مصر، بما في ذلك ارتفاع معدلات التضخم فوق معدلات سعر الفائدة الاسمي، وهو ما يعني تحقيق عائد حقيقي سالب يترتب عليه اتجاه المدخرات للمضاربة بدلاً عن تمويل فرص استثمار حقيقي مُنتجة.

لعل أخطر نتائج أزمة الجنيه المصري الحالية هو إمكانية فقدان السياسة الاقتصادية لمصداقيتها، مما قد يدفع الافراد إلى اتخاذ سياسات تؤدي لمزيد من الصعوبات أمام هذه السياسة على تحقيق اهدافها. ولعل الوضع الحالي لسعر الصرف من أوضح الأمثلة على ذلك، فعلى الرغم من تخفيض الحكومة للجنيه مازالت قوى السوق تراهن على المزيد من التخفيض، بل وتتعامل بأسعار أخرى غير السعر المعلن من البنك المركزي.

لذا، ودعما لمصداقية السياسات المتبعة يجب تقليل الاعتماد على الأموال الساخنة، وحيث أنه لا يمكن انكار الدور التمويلي المهم لتلك التدفقات في اقتصادات العديد من الدول، إلا أن المخاطر المرتبطة بها تستدعي عدم الانكشاف الكبير عليها لما تتصف به من عدم الاستقرار. كما يجب الوصول لصيغة تعاقدية مع صناديق الاستثمار المسؤولة عن الجزء الأكبر من هذه التدفقات، وبما يضمن حد أدنى لفترة الاستثمار وآلية الخروج.

الاقتصاد الدائري للكربون: مسار للاستدامة

أ. إيمان عبدالله أمان

عضوة جمعية الاقتصاد السعودية

تتمتع المملكة العربية السعودية بمكانة عالمية في صناعة البترول عالميًا، بإنتاج من البترول الخام يُعد من بين أقل أنواع الكربون كثافة في العالم، حيث استثمرت مبكرًا بشكل كبير في دعم تقنية التقاط واستخدام الكربون، وتخزينه، وشجعت على الريادة في مشاريعه. وحرصت على أخذ زمام المبادرة نحو إيجاد الحلول الناجعة للقضايا العالمية الملحة، وبرز ذلك أثناء رئاستها لمجموعة العشرين في عام 2020م، حيث عملت على معالجة مواضيع التغير المناخي والاستدامة من خلال محور الحفاظ على كوكب الأرض، فأعلنت عن إطلاق مفهوم "الاقتصاد الدائري للكربون"، الذي تمت الموافقة عليه من قبل مجموعة العشرين كإطار متكامل وشامل لمعالجة التحديات المترتبة على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وإداراتها بشتى التقنيات المتاحة.

يمثل نهج الاقتصاد الدائري للكربون، توجه اقتصادي حديث ومبتكر لإدارة الانبعاثات وذلك من خلال إطار عمل الركائز الأربع للاقتصاد الدائري للكربون وهي: التخفيض، إعادة الاستخدام، التدوير، والإزالة، وتتناغم هذه الركائز مع رؤية المملكة 2030، وتدعم جهود تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، كما أن نهج الاقتصاد الدائري للكربون هو نهج شمولي ومتوازن يستهدف الانبعاثات بدلًا من استهداف الطاقة، يشجع على استخدام جميع الخيارات الممكنة لمصادر الطاقة من غير تحيز، ويقر بتعدد المسارات والاستراتيجيات الوطنية لتخفيض وإزالة الانبعاثات، وذلك وفقًا للظروف الوطنية والإمكانات لكل دولة، وفي ذات الوقت يعمل على التقليل من آثار تبعات التغيرات المناخية.

ومن الأمثلة البارزة على استخدام الاقتصاد الدائري للكربون في الاقتصاد، اعلان المملكة في شهر نوفمبر عام 2022م، عن إنشائها لأكبر مركز لالتقاط الكربون و تخزينه، و الذي يُعد الأكبر من نوعه في منطقة الشرق الأوسط، و سيعمل على التقاط (9) ملايين طن متري من ثاني أكسيد الكربون و يخزنها سنويًا في المرحلة الأولى من المشروع، الذي سيبدأ تشغيله في عام 2027م، ليدعم تطلعات المملكة لالتقاط (44) مليون طن متري من ثاني أُكسيد الكربون و تخزينه سنويًا بحلول عام 2035م، فضلًا عن دعم هذا المركز لمشاريع الهيدروجين النظيف و الأمونيا النظيفة.

يساهم الاقتصاد الدائري للكربون في دعم أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال: تعزيز الجهود العالمية الرامية لتوفير حلول عملية وميسورة التكلفة وموثوقة إلى الطاقة تضمن معها اجتثاث الفقر، حيث وفقا لبعض التقارير الدولية ما يزال هناك ما يقرب من 800 مليون شخص حول العالم ليس لديهم كهرباء، ونحو 2.6 مليار إنسان، لا يحصلون على وقود الطهي النظيف ويعتمدون على الطاقة البدائية من حرق الحطب وفضلات المزارع والحيوانات لأغراض الطهي، إذ لا تتوفر لديهم سُبل البقاء في ظل افتقارهم إلى الطاقة الكافية التي توفر لهم الخدمات الحديثة في منازلهم والازدهار في أعمالهم. كما تساهم وسائل وطرق الطهي البدائية، في وفاة قرابة اربعة ملايين نسمة معظمهم من النساء والأطفال، جراء استنشاق الهواء الملوث.

وفي إشادة دولية بجهود المملكة في معالجة تحديات التغيرات المناخية، حققت المملكة تقدُمًا بعشرة مراكز في مؤشر المستقبل الأخضر لعام 2022م -التابع للمجلة العلمية(MIT Technology Review) - مقارنة بمركزها في عام 2021م. و قد جاء هذا التقدم تتويجًا لجهودها في ريادة العمل المُناخي من خلال مبادراتها غير المسبوقة في السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، فضلًا عن إعلانها عن طموحها للوصول للحياد الصفري في عام 2060م، من خلال تنفيذ نهج الاقتصاد الدائري للكربون للانتقال نحو أنظمة طاقة أكثر شمولًا ومرونة واستدامة.

الإعلام الاقتصادي: تحيزات معرفية وتحديات عملية

د. تهاني عبد الرزاق الباحسين
عضوة جمعية الاقتصاد السعودية

يُعد الإعلام الاقتصادي شكل من أشكال الإعلام المتخصص الذي يقع ضمن منظومة الإعلام التنموي، الذي يدعم الوصول لقرارات اقتصادية واستثمارية رشيدة على مستوى الفرد والاسرة والمجتمع. لذا يقع عليه وبشكل متزايد مسؤولية تقديم المعلومات والمضامين الاقتصادية بشفافية وتحليلها وتفسيرها للجماهير بهدف رفع مستوى معارفهم المالية وتوعيتهم بالأحداث والموضوعات السائدة وارشادهم في هذه الجوانب التي تمس حياتهم.

ولأهمية الإعلام الاقتصادي ينبغي أن يقدمه كتاب متخصصون تتشكل من مزيج من اقتصاديين لديهم خبرة إعلامية جيدة واعلاميين لديهم معرفة اقتصادية كافية مع التزام الجميع بقيم ومعايير مهنية متفق عليها. ان ما تقوم به المؤسسات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي سواء أكانت مسموعة، او مكتوبة، او مرئية، هو من اجل ربط التحولات والقضايا الاقتصادية الراهنة في المجتمع وعلاقتها بسابقتها مع أضافة الرؤية التحليلية التي تتيح فرصة استشراف المستقبل وقراءته قراءة واعية والعمل من أجلها.

تجدر الإشارة الى أن المنظومة التي يعمل من خلالها الإعلام الاقتصادي لا يعمل بها بمفردة، بل من خلال الرجوع الى المفاهيم العلمية المشتركة مع تخصصات أخرى سواءً من علم النفس أو الاجتماع، والاستفادة منها بما يسهم في تقديم المعلومة بالشكل الصحيح الذي يطمح له المتخصصون في هذا المجال.

ان مجموع جهود ونشاطات المؤسسات الإعلامية التي تقوم بها هو من اجل تقديم معارف منطقية بعيدة عما يمكن تسميته بالتحيزات المعرفية Cognitive Bias، والتي هي عبارة عن "ميول من التفكير الى الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى انحرافات منهجية في مستوى العقلانية أو الحكم الجيد". وهنا يكمن دور الإعلام الاقتصادي في معرفة مواطن التحيزات المعرفية والتعامل معها باحترافية بما يضمن وصول المعلومة الاقتصادية الصحيحة للجمهور، خصوصاً وان المعلومات الموجهة لهذا الجمهور، تؤدي

الى استنتاجات مختلفة عن نفس المعلومات وذلك بناءً على الطريقة التي تقدم لهم.

فتقديم المعلومة عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي قد يختلف تفسيرها وفهمها من شخص لأخر بحسب الوسيلة، كما أن المتغيرات الخاصة بالفرد المتلقي مثل العمر، والحالة الاقتصادية تلعب دور إضافي في خلق او تأكيد حالة التحيز المعرفي. لقد أثبتت بعض الدراسات أن التأطير هو واحد من أقوى التحيزات والمؤثرات في صنع القرار الاقتصادي (وغيره) لدى الأفراد، لذلك فان على العاملين في المؤسسات الإعلامية والناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة تحمل مسؤوليتهم بضرورة الانتباه والعمل بموضوعية في نشر الثقافة الاقتصادية في المجتمع بمختلف فئاته.

ان اهمية كشف اطر التحيز او على الأقل الانتباه لها لما قد تحتويه من رسائل اقتصادية، قد لا يلتفت لها الممارس الإعلامي العادي، ومن هنا تتأكد أهمية الاعلامي المتخصص في الشأن الاقتصادي، والذي من المفترض ان يراعي بعض المحددات المهمة عند تقديم المعلومات الاقتصادية للعامة مقارنة بالمتخصصين. هذه المحددات تشمل اللغة البسيطة، والابتكار في التوضيح، والتفسير، والمهنية العالية في تقديم المعلومة، واستخدام الإحصاءات الموثوقة ومقارنتها، والشمولية في تغطية الأحداث والازمات، وتحويل الإحصائيات الاقتصادية إلى موضوعات صحفية جذابة.

وبالرغم مما تبدو عليها هذه المحددات الجوهرية انها بسيطة، وسهل تطبيقها، لكن الواقع يشير الى ان هناك العديد من التحديات العملية التي تواجه الإعلام الاقتصادي ينبغي التعامل معها بجدية ومعالجتها، ومنها:

1. افتقار الإعلام الاقتصادي بشكل عام إلى مفهوم السياق في معالجته للقضايا والأحداث.
2. الافتقار إلى وجود منظومة إعلامية تنموية متكاملة قادرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي.
3. افتقار أغلب القنوات الاقتصادية إلى الخطط الإعلامية خاصة عند الأزمات ذات الابعاد الاقتصادية.
4. ضعف الأداء المهني ونقص الكوادر المؤهلة في مجال الاقتصاد الإعلامي.
5. النقص الكبير في الدورات التدريبية المناسبة والتأهيل المستمر.
6. لا يرى الإعلام الاقتصادي في الغالب الأعم الجماهير التي يزعم أنه يستهدفها.
7. ندرة المعلومات الجيدة وغياب الشفافية والقصور المهني في مجال الإعلام الاقتصادي.
8. تغييب او تقليل الأخبار الاقتصادية بالذات عن المشهد العام للإعلام.
9. افتقار القدرة الإعلامية بشكل عام على تحليل الرقم الاقتصادي وقراءة دلالاته الاجتماعية.
10. غياب المتخصصين في الاقتصاد عن غرف التحرير وصناعة المحتوى في أغلب المؤسسات الإعلامية.

ختاماً، في ظل ما تمر به المملكة العربية السعودية من تحولات اقتصادية واسعة تحت رؤية السعودية 2030 ومستهدفاتها التنموية المختلفة يجدر بنا التأكيد على ضرورة خلق كوادر وطنية في مجال الإعلام الاقتصادي يتم تأهيلهم في مؤسسات تدريبية متخصصة تمكنهم من تقديم المعلومة الاقتصادية لكل فئات المجتمع بطريقة موضوعية وبما يخدم هذا المشروع الكبير محلياً ودولياً.

ملخص كتاب تطور الفكر الاقتصادي: منذ فجر الوعي البشري إلى وهم نهاية التاريخ

المؤلف: د. عبدالعزيز بن علي السديس

يُعد هذا الكتاب من أبرز المراجع العلمية باللغة العربية في موضوع تطور الفكر الاقتصادي، وهذا الملخص هو للطبعة الثانية من الكتاب والصادرة في 1445هـ (2023م) وهي طبعة مزيدة ومنقحة في 380 صفحة، ويحمل الكتاب عنوان رئيس هو تطور الفكر الاقتصادي وأما بقية العنوان فهو لتحديد خصوصية الكتاب من بين الكتب في نفس الموضوع.

ووفق ما سطره المؤلف فالدافع لتأليف هذا الكتاب لم يكن ندرة الكتب في هذا الموضوع، فهناك عدد كبير من المؤلفات والكتب المترجمة والمعربة لكل منها نصيب من المزايا وأوجه القصور. والسبب في ذلك لطبيعة المادة والتي يصفها المؤلف بالغابة الكثيفة الواسعة العميقة التي تتعرض للتغيرات الكبيرة عبر الزمن، وهذا ما يجعل الإحاطة التامة بالموضوع من كافة جوانبه في كتاب واحد أمراً مستحيلاً. ولما كان المستهدف بهذا الكتاب هو الطالب الجامعي في المقام الأول فقد صُمم الكتاب لتتبع تطور الأفكار الاقتصادية التي صاحبت المسيرة البشرية منذ فجر الوعي البشري الى الوقت الحاضر، مما يعزز التفكير الموضوعي لدى الطالب والقارئ العادي. أيضاً، لتبيان أن التطورات السياسية والإدارية والقانونية، ونشوء النظم الاقتصادية واندثارها وحلول نظم اقتصادية أخرى محلها، وتصارع المذاهب والايدولوجيات السياسية والمعتقدات الدينية القديمة ليست منفصلة عن الحياة الواقعية للناس أفراداً وجماعات ودول، عبر التاريخ.

وقد تم في الكتاب تجنب التفصيلات التي محلها الفروع الأخرى للاقتصاد، كما تم تجنب الصيغ الرياضية والتمثيل البياني، وسيجد القارئ أن هذا الكتاب مقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

القسم الأول: البدايات

يتضمن هذا القسم فصلين يتحدث فيهما عن الاجتماع البشري وحياة الانسان في مراحلها الثلاث وهي: مرحلة الطفيلية الكاملة، ثم مرحلة استخدام الأدوات البدائية ثم مرحلة تطور اللغة اللفظية وتراكم المعارف وتطوير أساليب العمل الانتاجي الجماعي والاختراعات التي رفعت الإنتاجية مثل تدجين النار واختراع القوس.

تلك النجاحات خلقت مشاكل جديدة نتجت عن تزايد أعداد أفراد الجماعات البشرية من صورة القطيع الصغير (عدة عشرات من الأفراد) إلى مئات، بل آلاف، حيث تطور القطيع إلى عشيرة كانت هي البذرة الأولى لشكل الدولة في تاريخ البشرية. وقد كان النظام الاقتصادي للعشيرة هو نظام مشاعية ملكية الموارد (الملكية العامة). لذلك كان ناتج الموارد يتوزع على أفراد العشيرة بالتساوي وهذا النظام شكّل أطول فترة في التاريخ البشري. ومن أهم الأفكار الاقتصادية التي يبرزها الكتاب لنظام المشاعيات هو التقسيم الطبيعي للعمل لزيادة الإنتاجية وقد نتج عن ذلك ظهور فوائض الإنتاج، وهو ما قاد إلى فكرة التبادل (التجارة)، وهو ما حفّز على العمل على زيادة الإنتاج للحصول على منافع الفوائض عن طريق التبادل. وهذا زاد من الطلب على عنصر العمل الذي قاد إلى تطورات أخرى أبرزها التحوّل من النظام المشاعي إلى نظام الملكية الخاصة.

وقد نتج عن التحوّل إلى الملكية الخاصة زيادةً في كفاءة الإنتاج، لكن توزيع الناتج بدأ ينحرف عن المساواة وعن العدل وأصبحت العشيرة الواحدة مكونة من عدة طبقات في مستوى الدخل. وأصبحت مهمة تحقيق العدالة في العشيرة شبه مستحيلة، واستمرت معضلة تحقيق العدالة من أول يوم تحول النظام الاقتصادي إلى الملكية الخاصة. ومع تطور التبادل أصبح هناك اتجاه لأن تتخصص بعض العشائر بالأنشطة الاقتصادية المتعلقة بتربية الحيوانات والرعي. ويبين الكتاب في هذا القسم ظهور الاقتصاد الرعوي وكذلك تطور اقتصادٌ آخر هو اقتصاد الاستقرار والتوطن القائم على الزراعة، حيث كان هناك تكاملٌ واعتمادٌ مشترك بين اقتصاد الرعي واقتصاد الزراعة.

القسم الثاني: النظم الاقتصادية

هذا القسم من الكتاب يهتم بدراسة النظم الاقتصادية الذي بدأ بنظام المشاعية، ثم نظام الملكية الخاصة، الذي سمّي لاحقاً نظام الرِق (العبودية). بعد فصول البدايات الذي كان خليطاً من الاجتماع والسياسة والاقتصاد بدأ التقديم لمادة تطور الفكر الاقتصادي، تعريفها، وأهميتها، والخلاف حولها. وكذلك تم إفراد فصلٍ كاملٍ للحديث عن أهم العوامل التي تؤثر على الفكر الاقتصادي وجوداً أو عدماً أو اتجاهاً أو مستوى. وفي الفصل الخامس تم وضع فصلٍ مختصر عن "نظريات التاريخ الاقتصادي" نظراً لأهمية التاريخ الاقتصادي للبحث في مجال تطور الفكر الاقتصادي.

وفي الفصل السادس تم تقديم الفكر الاقتصادي الذي نتج عن سيادة العبودية وأهم مكونات هذا الفصل هو ما قدمه فلاسفة اليونان من فكرٍ اقتصادي وخاصةً ما تمنى أفلاطون أن يراه في جمهوريته الهادفة إلى تحقيق العدالة. وكذلك أرسطو، وكل منهما قدّم اقتراحاتٍ فيما يجب أن تكون عليه الإدارة الاقتصادية لكي يتحقق العدل ومن ثم يتحقق السلام الاجتماعي.

واستكمالاً لتتبع تطور النظم الاقتصادية المختلفة تم عرض فصلين كاملين عن نظام الإقطاع الذي ران على أوروبا لحوالي عشرة قرون. وقد كان الفصل السابع وصفياً لنشأة الإقطاع والخصائص الاقتصادية لهذا النظام، وقد كان من أبرز الملاحظات هو غياب أي فكر اقتصادي خلال القرون السبعة

الأولى من الخامس إلى الثالث عشر. وقد تم تخصيص جزء من هذا الفصل لبحث هذه الفجوة الكبرى ولتفسير أسباب غياب الفكر الاقتصادي طيلة القرون الوسطى.

أما الفصل الثامن فقد عرض فيه مساهمات المدرسيين في القرون الثلاثة الأخيرة (من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر) وأهم ملامح تلك المساهمات أنها تناقش المسائل الاقتصادية باستخدام مبررات العدل والظلم وغيرها، وكذلك السعي لتأويل النصوص الدينية لموائمة التطورات الاقتصادية التي شهدتها أوروبا خاصة في جنوبها الغربي.

القسم الثالث: المدارس الاقتصادية الكبرى

وهو أكبر الأقسام من الكتاب وأهمها وهو قسم المدارس الكبرى في تطور الفكر الاقتصادي، ونشأة علم الاقتصاد وتبدأ من القرن الخامس عشر المواكبة للنهضة الأوروبية الحديثة. ففي القرون الثلاثة الأخيرة من العصور الوسطى اكتملت الصورة في أوروبا الغربية وترسخت الدولة القومية على حساب الإقطاع.

وكان أهم أهداف الدول الأوروبية الناشئة الحصول على القوة لحماية نفسها وللحصول على أكبر قدر ممكن من الثروة العالمية المتمثلة بكمية الذهب والفضة التي تبدو شبه ثابتة. وكان التنافس بين الدول الأوروبية شديداً لدرجة شن الحروب واتسعت الكشوف الجغرافية والاستعمار والسيطرة على طرق التجارة العالمية. وكان الفكر الاقتصادي المواكب لهذه النهضة يأتي على شكل سياسات اقتصادية تتبعها الدول.

ويشير الكتاب الى أن الفكر السائد ما بين القرن الخامس عشر إلى الثامن عشر هو التجاريون وسلوكهم الذي شكل ما يسمى "المذهب التجاري" حيث كانت التجارة الخارجية هي القطاع المهيمن والمصدر الرئيس للحصول على المعادن النفسية. وقد نتج عن هذه التطورات أن تحرر الفكر الاقتصادي من التركيز على مبدأ العدالة وأصبح واقعياً يتعامل مع سلوك الأفراد والمؤسسات والدول. وكان هدف السياسات الاقتصادية هو الحصول على الثروة للدولة لأن هذا هو السبيل إلى القوة، لذلك كان الفكر الاقتصادي لتلك الفترة يسمى اقتصاد القوة وشعاره "الاقتصاد للقوة".

وأهم ما يميز إدارة الاقتصاد في تلك الفترة هو انخراط الحكومة في النشاط الاقتصادي في كل صغيرة وكبيرة، وقد كان هذا مفيداً في بداية الفترة ولكن مع النمو الاقتصادي الكبير والتطورات السياسية والاجتماعية أصبح الإفراط في التدخل مُعيقاً لمزيد من التقدم. وبدأت الأصوات ترتفع مطالبةً بحرية الاقتصاد حتى وصلنا في منتصف القرن الثامن عشر إلى ظهور ما سمّي بالثورة الكبرى في الفكر الاقتصادي.

ويبين الكتاب الى أن الفترة منذ منتصف القرن السابع عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر كانت تعج بالدعوة إلى حرية التجارة الخارجية ودعوات تشير إلى بعض الآثار السلبية للقوانين والسياسات الاقتصادية. ومن منتصف القرن الثامن عشر ظهر في فرنسا تيار فكر الطبيعيون (الفيزيوقراطيون) الذين يدعون إلى العودة إلى الطبيعة (الأرض) بصفتها مصدر الثروة وليس المعادن النفسية. وكانوا يدّعون بأن هناك قانوناً للاقتصاد يشبه قوانين العلوم الطبيعية في صحته ودقته، وأنه طبيعي يتطلب رفع يد الحكومة عن الشأن الاقتصادي.

وشعار هذا القانون هو "دعه يعمل، دعه يمر" الذي يعني على الحكومة أن تكف عن التدخل في الاقتصاد وأن تترك القطاع الخاص يعمل بحرية كاملة وإلغاء جميع الأنظمة واللوائح وترك الأسواق تدير نفسها بنفسها، وكذلك ترك السلع تعبر الحدود بين الدول بدون قيود.

وقد انتشر هذا الفكر أيضا في أوروبا خلال عقدين، لكنه عند التطبيق تراجع وخفت في فرنسا ولكنه ارتفع عالياً في بريطانيا. حتى ظهر كتاب آدم سميث (ثروة الأمم) الذي كانت مرجعيته الأساسية هي شعار الحرية الاقتصادية وتم الترويج لهذا الاتجاه في أوساط الحكومة البريطانية وقطاع الأعمال، ونتج عنه المدرسة الكلاسيكية.

المدرسة الكلاسيكية:

استمرت المدرسة الكلاسيكية لما يقارب القرن من 1776-1871 ظهر خلالها اقتصاديون وأنصار تُمجد وتشرح وتطبق وكذلك ظهر معارضون. بعد آدم سميث كان ريكاردو من أهم أنصار وأتباع (دعه يعمل) لكنه تحفظ على بعض المسلمات وأكد أن التوزيع هو أهم المسائل الاقتصادية، كما حدد بصورة واضحة على أن العمل هو الذي يخلق القيمة وقد كان هذا التحديد لدور العمل في تحديد القيمة وبالاً على هذه المدرسة.

ويبرز الكتاب الى أن نظرية "العمل وحده هو الذي يخلق القيمة" كانت بمثابة المدفعية الثقيلة التي تسلح بها ماركس في هجومه على النظام الرأسمالي. وقد قدمت المدرسة الكلاسيكية بعض الرواد مثل مالتس وريكاردو وكذلك ساي صاحب قانون العرض يخلق الطلب، ثم لاحقاً جون ستيوارت ميل الذي أظهر بعض الاستدراكات على التمسك المفرط بـ "دعه يعمل، دعه يمر".

وقد كان من نتائج سيادة المدرسة الكلاسيكية استمرار الدورات الاقتصادية وظهور الفقر والبطالة وسوء أحوال العمال مما خلق أوضاعاً غريبة تتلخص في أنه في أغنى وأقوى دولة في العالم (لا تغيب عنها الشمس) يوجد فقر مدقع واستغلال. مما دعى كثيرون من مختلف فئات المجتمع يجهرون بأصواتهم بأن هذه الأوضاع غير طبيعية ولا تليق بهذا المجتمع الواسع الثراء. لذا ظهرت الاشتراكية الحديثة كحركة مضادة لثورة الحرية، وتدعو إلى أنسنة الاقتصاد والتركيز على العدالة.

الاشتراكية الحديثة:

بدأت من أواخر الربع الأول من القرن التاسع عشر وأخذت أشكالاً مختلفة من الدعوات كلها تصب في طلب تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد خصص هذا الكتاب لهذه المرحلة فصلين هما الثاني عشر وقد ركز على أنواع الاشتراكيات السابقة وبدايات المطالبات بأنسنة الاقتصاد الحديث وأخذ العدالة بالاعتبار. وقد تم أفراد الفصل الثالث عشر للاشتراكية العملية (الماركسية) وفيها شرح لمعارضة ماركس للنظام الرأسمالي، وشرح مفهوم "الحتمية التاريخية".

وقد تزامن مع الثورة المضادة لثورة الحرية ظهور مدارس تعارض فكرة أن هناك قانون طبيعي للاقتصاد صالح لجميع الدول في جميع الأوقات الذي يدعي الكلاسيك أنهم يتبعونه، حيث كانت المدرسة التاريخية الألمانية قد بادرت إلى رفض كف يد الحكومة عن التدخل الاقتصادي. وظهرت على رأس القرن المدرسة المؤسساتية التي هي أيضا ترفض تماماً "دعه يعمل، دعه يمر" وتدعو إلى تدخل الحكومة ومعالجة الاقتصاد بالنظر إلى المؤسسات وليس الأفراد.

ويشرح الكتاب أن المدرسة الحدية أتت لنجدة المدرسة الكلاسيكية من هجوم الجبهات المتعددة والتي أبرزها الفكر الاشتراكي الحديث، ولكن يرفض البعض تسميتها مدرسة لأنها لم تقدم فكراً اقتصادياً أصيلاً بل قدمت فقط أساليب للتحليل الاقتصادي يبرر الوضع القائم. فهي تدعو إلى التمسك بـ "دعه يعمل" ولذلك تحولت إلى ما سمي بـ نيوكلاسيك (Neo Classical) لأنها لم تخرج عن مبادئ الكلاسيك، وهذا هو ما جعل المدرسة الكينزية تكون موجهةً ضد الكلاسيك عموماً.

المدرسة الكينزية:

يشير الكتاب بوضوح الى أن المدرسة الكنزية هي حركة قوية ضد "دعه يعمل" وهي تدعو إلى تدخل الحكومة وأن الحرية لا يمكن أن تكون نظاماً عاماً للاقتصاد، بل إن النظام الاقتصادي يجب أن يقوم على أن الحكومة حاضرة ووظيفتها التصدي للأزمات الاقتصادية وأن الحرية يجب أن تكون مقيدة وإن استخدمت فيجب أن تكون حالة استثنائية خاصة. لذلك سمّى كينز كتابه النظرية العامّة، وقد أوضح في أول سطر من الكتاب أن الوضع العام يجب أن يكون التدخل وليس عدم التدخل. وقد انتشر الطرح الكينزي على أثر الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين في كتب الاقتصاد وفي دهاليز السياسات الاقتصادية العامة، وهذا الفكر يلتقي مع الاشتراكية والألمانية والمؤسساتية بدعم مسؤولية الحكومة عن تسيير الاقتصاد.

ويبين الكتاب إلى أنه في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين ظهر تيار يعارض التدخل الحكومي ويدعو إلى العودة إلى "دعه يعمل". هذا التيار الذي انطلق من جامعة شيكاغو يؤمن أن جميع السياسات الحكومية ضارّة بالاقتصاد وغير مجدية خاصة السياسات المالية وأنه إذا لزم الأمر يكتفى باتخاذ سياسات نقدية.

وقد كان اسم هذا التيار المدرسة النقدية أي التيار الذي يرى أن السياسات النقدية هي التي يمكن أن تكون فاعلة ومؤثرة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية وأن السياسات المالية غير نافعة على الإطلاق. ويورد الكتاب وجهة نظر البعض الذي يرى أن هذا التيار لا يستحق أن يسمى مدرسة لأن المدرسة تعني وجود تيار فكري يطرح أفكاراً لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، بينما تيار النقوديين يعارض السياسات الاقتصادية ما عدا ما يتعلق بكمية النقود فقط.

وقد كان لهذا التيار أنصارٌ ضد وجود تشريعات وأنظمة وضوابط تسير الاقتصاد ويفضلون الحرية وعدم فرض الضرائب وعدم تدخل الحكومة في الاقتصاد والاعتماد على آلية السوق. هذا التيار لا يخفي معارضته الشديدة لمسألة أنسنة الاقتصاد والمطالبة بإلغاء كثيرٍ من الأجهزة الحكومية بما في ذلك التعليم والصحة وتحويلها إلى القطاع الخاص.

وفي نهاية الكتاب يتم بعمق مناقشة الجدل القائم حالياً بين الاقتصاديين في الدول الرأسمالية الغربية حول كيف يدار الاقتصاد وهذا ينحصر بمضمون فصلين أساسيين وهما: السادس عشر عن التدخلية (الكينزية) من جهة، والفصل السابع عشر عن معارضي التدخلية (مدرسة شيكاغو) أو النيوليبرالية (New-neoclassical) من جهة اخرى.

ملخص كتاب "لعبة اللوم The Blame Game"

المؤلف: د. محمد بن سرور الصبان

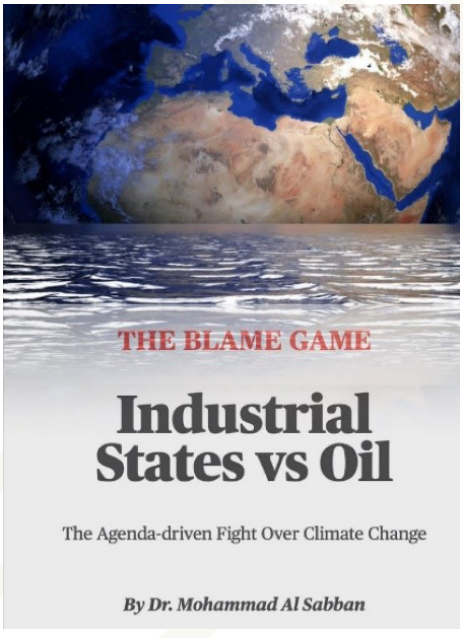

صدر حديثا للدكتور محمد بن سرور الصبان كتاب مهم باللغة الإنجليزية بعنوان "The Blame Game" كما تلا ذلك صدور الترجمة العربية له بعنوان "لعبة اللوم"، حيث يبرز المؤلف من خلال خبرته التفاوضية الطويلة وبالتحليل الكثير من المفارقات الاقتصادية والسياسية حيال الجدل الدائر بخصوص قضية التغير المناخي والهجوم غير المبرر على الدول المصدرة للنفط.

يبين الكتاب إنه لا أحد ينكر أن مناخ الأرض يتغير، وفي نفس الوقت، لا يمكن إلقاء عبء مواجهته على الدول النامية وبالذات لوم تلك المصدرة للبترول مثل المملكة العربية السعودية، فالدول الصناعية قد وصلت إلى ما وصلت إليه من تقدم باستخدام النفط وغيره من مصادر الطاقة الاحفورية الأخرى لقرون منذ الثورة الصناعية. وبالتالي ووفقا لمبدأ "الملوث يدفع"، والمدرج في اتفاقية المناخ حيث تفترض الالتزام بفرض الضرائب الكربونية بشكل نسبي وعادل على مصادر التلوث البيئي.

ويبين الكتاب أنه وللأسف التطبيق في الواقع لهذه المطالبات يتضمن الكثير من التجاوزات، حيث الدول الصناعية مستمرة بتقديم إعانات للفحم الحجري وهو الأكثر تلويثاً للبيئة والأعلى في المحتوى الكربوني. هذه المفارقات تعني في الواقع بصورة أو أخرى استمرار العالم الغربي في استهلاك الفحم الحجري، وفي نفس الوقت يتم تمرير كل اللوم والعبء على الدول النامية المصدرة للنفط، وهذا لا يحقق العدالة والمساواة بل يتنافى معهما.

ويرى المؤلف أنه وفي نفس الوقت، فإن المملكة العربية السعودية قامت ولازالت تقوم بواجباتها بتقديم بترول نظيف بإزالة الكربون منه، واتجهت إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة في إطار رؤية المملكة 2030، واتجهت أيضا إلى تطوير صناعة الهيدروجين الأزرق والأخضر، كما اتجهت المملكة إلى زيادة التشجير لأهمية ذلك في المساعدة على امتصاص غازات الاحتباس الحراري. كما يشير الى انه مع ذلك فإن ما واجهته السعودية والدول المصدرة للبترول تاريخياً في المفاوضات السابقة من ضغوط، وتحامل ودفعها إلى تحمل نصيب غير عادل في مواجهة التغير المناخي، يدل دلالة واضحة على محاولة الدول الصناعية تمرير العبء إلى الدول المصدرة للبترول والتي لازالت اقتصاداتها تعتمد كثيراً على إيراداته.

ويؤكد المؤلف بوضوح الى أن الحرب الأوكرانية الحالية قد أظهرت وجود معايير مزدوجة، حيث كثفت الدول الغربية من استخدامها للفحم الحجري، وأعادت معظمها اصدار ترخيص التنقيب عن البترول والغاز الصخريين، وأصبحت كل أهدافها للمناخ مجرد حبر على ورق. كما يتوقع المؤلف أن هذه المعايير المزدوجة ستستمر حتى في فترة ما بعد حرب أوكرانيا، لأن الهدف في نهاية الأمر هو التخلص من وارداتها من البترول. ويتضمن الكتاب أيضا الكثير من الأمثلة على هذه الازدواجية، والتي كانت الدول البترولية تواجهها تاريخياً بقوة وصلابة في المفاوضات، رغم مشاركة المنظمات البيئية غير الحكومية في مهاجمة الدول النفطية وتجاهل ظروفها الاقتصادية ودعم غير موضوعي لوجهة نظر الدول الصناعية.

اللائحة الأساسية ونظام جمعية الاقتصاد السعودية

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

أولاً: اسم الجمعية ومقرها.

تنشأ في جامعة الملك سعود جمعية الاقتصاد السعودية، ويجوز لها أن تنشئ لها فروعاً في أماكن أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ثانياً: أهداف الجمعية.

تهدف جمعية الاقتصاد السعودية - ويشار إليها فيما بعد (بالجمعية) - إلى تحقيق ما يلي:

أ. تنمية الفكر العلمي في مجال تخصص الجمعية والعمل على تطويره وتنشيطه.

ب. تحقيق التواصل العلمي لأعضاء الجمعية.

ج. تقديم المشورة العلمية في مجال تخصص الجمعية.

د. تطوير الأداء العلمي والمهني لأعضاء الجمعية.

هـ. تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في مجال اهتمامات الجمعية بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها.

ثالثاً: نشاط الجمعية.

تحقق الجمعية أهدافها المذكورة في (ثانياً) بكافة الوسائل المناسبة ولها على وجه الخصوص ممارسة أوجه النشاط التالية:

أ. تشجيع إجراء البحوث العلمية والاستشارات العلمية.

ب. تأليف وترجمة الكتب العلمية في مجال اهتمام الجمعية وما يتصل بها في مجالات أخرى.

ج. إجراء الدراسات العلمية لتطوير جوانب الممارسة التطبيقية.

د. عقد الندوات والحلقات الدراسية والدورات التي تتصل بمجالات اهتمامها.

هـ. إصدار الدراسات والنشرات والدوريات العلمية التي تتصل بمجالات اهتمام الجمعية.

و. المشاركة في المعارض المحلية والدولية.

ز. دعوة العلماء والمفكرين ذوي العلاقة للمشاركة في نشاطات الجمعية وذلك وفق الإجراءات المنظمة لذلك.

ح. تنظيم رحلات عملية لأعضائها وإقامة مسابقات علمية في مجال اختصاصها.

رابعاً: العضوية.

تكون العضوية على ثلاثة أنواع:

أ. **عضوية عاملة:**

1. أن يكون طالب العضوية حاصلاً على درجة علمية أو ما يعادلها في مجال تخصص الجمعية.
2. أن يدفع الاشتراكات السنوية.
3. ما يراه مجلس الإدارة من شروط
4. أن يصدر بقبوله قرار من مجلس الإدارة.

ب. **عضوية شرفية:**

تمنح بقرار من الجمعية العمومية لمن أسهم في تطوير مجالات اهتمام الجمعية، أو قدم لها خدمات مالية أو معنوية، ويعفى عضو الشرف من شرط سداد الاشتراكات، ويجوز له حضور جلسات الجمعية العمومية ولجانها المختلفة والاشتراك في المناقشات.

ج. **عضوية انتساب:** ويتمتع بها:

1. الطلاب الجامعيون في مجال تخصص الجمعية.
2. العاملون والمهتمون في مجال الجمعية ممن لا يتوافر فيهم شرط المؤهل العلمي المحدد للعضوية العاملة.

ويعفى العضو المنتسب من 50% من قيمة الاشتراك السنوي، ويجوز له حضور جلسات الجمعية العمومية ولجانها المختلفة والاشتراك في المناقشات دون أن يكون له حق التصويت.

خامساً: شروط وإجراءات العضوية.

يشترط في عضو الجمعية ما يلي:

أ. أن يكون حسن السيرة، طيب السمعة، لم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والاعتبار.

ب. أن يدفع ما تقرره الجمعية من رسوم تسجيل واشتراكات سنوية.

ج. أن يتقدم طالب العضوية العاملة أو عضوية الانتساب بطلب انضمام إلى الجمعية

د. أن يزكي طالب العضوية عضوان عاملان في الجمعية.

هـ. وتعرض طلبات العضوية وعضوية الانتساب على مجلس إدارة الجمعية ولا يعتبر الطلب مقبولاً إلا بصدور قرار مجلس الإدارة بذلك، ويبلغ طالب العضوية بما يقرره المجلس في شأن طلبه.

سادساً: إنهاء العضوية.

تنتهي العضوية في الجمعية في الحالات التالية:

أ. انسحاب العضو أو وفاته.

ب. إذا لم يسدد الاشتراك السنوي بعد مضي سنة من استحقاقه.

ج. إذا فقد العضو شرطاً من شروط العضوية.

د. إذا قام بأي عمل أو نشاط يترتب عليه إلحاق الضرر بالجمعية مادياً كان أم أدبياً، ولا تسقط العضوية في هذه الحالة إلا بموافقة مجلس إدارة الجمعية.

سابعاً: إعادة العضوية.

يجوز بقرار من مجلس الإدارة إعادة العضوية إلى العضو الذي فقدها بناء على طلبه إذا زالت أسباب إسقاط العضوية السابقة.

ثامناً: الجمعية العمومية.

تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء العاملين، وتعقد الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً في مرة كل عام بدعوة من رئيس مجلس الإدارة، ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء، فإذا لم تحضر الأغلبية جاز عقد اجتماع آخر بعد أسبوعين ويعتبر هذا الاجتماع صحيحاً بمن حضر.

ويجوز بناء على طلب مجلس الإدارة أو خمس أعضائها الجمعية العمومية عقد اجتماع غير عادي إذا اقتضت الضرورة ذلك.

تاسعاً: اختصاصات الجمعية العمومية.

تسعى الجمعية العمومية إلى تحقيق أهداف الجمعية ولها على وجه الخصوص ما يأتي:

أ. إصدار القواعد المنظمة لسير العمل الداخلي في الجمعية.

ب. إقرار الميزانية السنوية للجمعية والموافقة على حسابها الختامي.

ج. اعتماد التقرير السنوي للجمعية.

د. اختيار أعضاء مجلس الإدارة.

هـ. إقرار خطة العمل التي يقدمها مجلس الإدارة.

و. اقتراح إنشاء فروع للجمعية بناء على توصية مجلس الإدارة.

ز. تعيين مراجع خارجي لحسابات الجمعية وتحديد أتعابه.

ح. اقتراح نقل مقر الجمعية من جامعة إلى أخرى.

ط. اقتراح حل الجمعية.

عاشراً: رئيس شرف الجمعية.

للجمعية العمومية، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، ترشيح رئيس شرف للجمعية العلمية من بين الشخصيات المعروفة باهتمامها بمجالات عمل الجمعية لفترة واحدة مدتها ثلاث سنوات وذلك بقرار من مجلس الجامعة، وله رئاسة من يحضره من جلسات.

حادي عشر: موارد الجمعية وميزانيتها.

أ. **تعتمد الجمعية بصفة أساسية على مواردها الذاتية وهي:**

1. حصيلة الاشتراكات السنوية للأعضاء.
2. حصيلة ما تبيعه الجمعية من مطبوعاتها، ونشرات دورية، وما تقدمه من خدمات في حدود أهدافها.
3. إيراد ما تعقده الجمعية من دورات وبرامج.
4. الهبات والتبرعات والمنح التي تقدمها الجامعة الهيئات أو الأفراد.

ب. **ميزانية الجمعية والحسابات الختامية:**

1. تبدأ السنة المالية للجمعية وتنتهي مع السنة المالية للجامعة.
2. تعد الحسابات الختامية وفقاً للقواعد والأعراف المهنية.

ثاني عشر: تكوين مجلس الإدارة.

أ. يتكون مجلس إدارة من عدد من الأعضاء العاملين لا يزيد عددهم عن تسعة أعضاء تختارهم الجمعية العمومية بالاقتراع السري بين أعضاء الجمعية العاملين، على أن يكون إثنان منهم من منسوبي الجامعة التي أنشأت الجمعية.

ب. مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ج. إذا تغيب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن اجتماعات المجلس ثلاث مرات متتالية، دون عذر مقبول جاز لمجلس الإدارة اعتباره مستقيلاً.

د. عند شغور عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة المختارين من الجمعية العمومية لسبب من الأسباب يختار عضو بديلاً، وتشترط موافقة الجمعية العمومية على ذلك في أول اجتماع لها.

هـ. يختار مجلس الإدارة بالاقتراع السري من بين أعضائه رئيساً له لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة على أن يكون رئيس المجلس من منسوبي الجامعة التي تتبعها الجمعية، كما يختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس، وأميناً للمجلس، وأميناً للمال.

و. يعتبر رئيس مجلس الإدارة ممثلاً للجمعية أمام الغير وينوب عنها في الاتصال بالجهات الرسمية وغير الرسمية في المملكة وخارجها وفق الإجراءات النظامية المقررة وله رئاسة الجمعية العمومية.

ثلاث عشر: اجتماعات مجلس الإدارة.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاً عادياً كل ثلاثة أشهر، ولا يكون اجتماعه صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه، ويجوز له عقد اجتماعات غير عادية كلما طلب ذلك أكثر من نصف أعضائه أو طلب خمس عدد أعضاء الجمعية العمومية أو رئيس مجلس الإدارة، وفي هذه الحالة يقتصر الاجتماع على بحث الموضوعات التي عقد المجلس من أجلها.

وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يكون صوت رئيس المجلس مرجحاً.

أربع عشر: اختصاصات مجلس الإدارة.

يختص مجلس الإدارة بما يلي:

أ. اقتراح ميزانية الجمعية.

ب. إعداد جدول أعمال الجمعية العمومية.

ج. اقتراح السياسة العامة للجمعية في إطار الأهداف الواردة في هذه القواعد، وعرضها على الجمعية العمومية لإقرارها.

د. اقتراح القواعد الداخلية للجمعية وتنظيم عملها.

هـ. تكوين اللجان والمجموعات المتخصصة لأداء مهام الجمعية ونشاطها.

و. إعداد التقرير السنوي لنشاط الجمعية ورفعه إلى المجالس المختصة في الجامعة بعد اعتماده من الجمعية العمومية.

ز. تحديد الاشتراكات السنوية للأعضاء.

ح. التكليف بإعداد الدراسات والأبحاث.

ط. الموافقة على عقد الندوات والدورات والحلقات الدراسية وفق الأنظمة المتعلقة بذلك والتي تتبعها الجامعات.

ي. قبول الهبات والتبرعات والمنح والمعونات.

خمسة عشر: أحكام مؤقتة وختامية.

أ. ترتبط الجمعية في أنشطتها برئيس الجامعة التي أنشئت فيها أو من يفوضه.

ب. تضع الجمعية قواعدها التنفيذية بما لا يتعارض مع مواد هذه القواعد ويتم إقرارها من قبل مجلس الجامعة التي أنشئت فيها.

ج. يعتمد محضر الجمعية العمومية ومجلس الإدارة من قبل رئيس الجامعة التي تتبعها أو من يفوضه.

د. في حالة الاختلاف بين رئيس الجامعة والجمعية العمومية أو مجلس الإدارة يرفع الموضوع إلى مجلس الجامعة ويكون قراره في ذلك نهائياً.

هـ. إذا حُلت الجمعية العلمية (لأي سبب) تؤول ممتلكاتها إلى الجامعة التي أنشأتها.

و. إذا تم نقل الجمعية من جامعة إلى أخرى تنتقل جميع ممتلكاتها ووثائقها إلى الجامعة الجديدة.

ز. لمجلس التعليم العالي حق تفسير هذه القواعد.

ح. يعمل بهذه القواعد من تاريخ الموافقة عليها.

ط. تطبق أحكام هذه القواعد على جميع الجمعيات القائمة حالياً.

ي. تلغي هذه القواعد ما يتعارض معها.

جمعية الاقتصاد السعودية
قسم الاقتصاد - كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك سعود
ص.ب 71115 الرياض 11587
هاتف (4674141) فاكس (4674142)

https://ssa.ksu.edu.sa/ar/node/1188